بعضها اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له ومن باع درهمين ودينارًا بدينارين
ودرهم جاز البيع وجعل كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر ومن باع احد عشر
درهمًا بعشرة دراهم ودينار جاز البيع وكانت العشرة بمثلها والدينار بمثله و
يجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم غلة بدرهمين غلة ودرهم صحيح واذا تعامل الغالب
على الدراهم الفضة فهي فضة واذا كان الغالب على الدنانير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيها
من حيث التفاضل ما يعتبر في الجياد فان كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدراهم
والدنانير فاذا بيعت بجنسها متفاضلا جاز واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت وترك الناس
المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها
آخر ما يتعامل الناس بها ويجوز البيع بالفلوس فان كانت نافقة جاز البيع وان
كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يبينها واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع
عند ابي حنيفة ومن اشترى شيئًا بنصف درهم فلوس جاز البيع وكان عليه ان يباع بنصف
درهم من الفلوس ومن اعطى صيرفيًا دراهم فقال اعطني بنصفه فلوسًا وبنصفه نصفًا
الآجتة فسد البيع في الجميع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد العقد جائز في الفلوس
ولا يجوز في الدرهم وقال ولو قال اعطني بدرهم فلوسًا ونصف آجتة جاز ولو كانت الفلوس
والنصف الآجتة بدرهم ولو قال اعطني بدرهم صغيرًا او وزنه نصف درهم آجتة وبالباقي

فلوسًا جاز البيع وكان النصف الآجتة بازاء الدرهم صغيرًا او وزنه نصف
درهم آجتة وبالباقي فلوسًا جاز البيع وكان النصف آجتة بازاء الدرهم
البيع والباقي بازاء الفلوس كتاب الرهن

الرهن ينعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض المرتهن الرهن
محوزًا مفرغًا عاميزًا تم العقد فيه وما لم يقبضه فالراهن بالخيار فاذا سلم اليه
وقبضه دخله ضمانه ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو مضمون بالاقل
من قيمته ومن الدين فاذا هلك الرهن في يد المرتهن وقيمته والدين سواء صار
المرتهن مستوفيًا الدين حكمًا وان كان قيمة الرهن اكثر فالفضل امانة في يده
وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ويصح المرتهن بالفصل ولا يجوز رهن
المشاع ولا رهن ثمرة على رؤس النخل دون النخل ولا زرع في الارض
دون الارض ولا يجوز رهن النخل والارض دونها ولا يصح الرهن
بالامانات كالودايع والمضاربات ومال الشركة ويصح برأس مال السلم
وثمن الصرف والسلم فيه فاذا هلك في مجلس العقد الصرف والسلم
وصار المرتهن مستوفيًا الدين واذا انفاسخا وضع الرهن على يد عدل جاز
وليس للمرتهن ولا للعدل ان اخذه من يد الراهن فان سلمه الى يد الراهن من ضمان

Copyright © King Saud University